

قياس التفاوت في توزيع الدخل والتعليم في العراق

Measurement of Difference between Income and Education in Iraq

Assist. Lect. Saba Alaa Salman

م.م صبا علاء سلمان^(١)

المستخلص

يعد التفاوت في توزيع الدخل بصورة عامة والتعليم بصورة خاصة من المواضيع المهمة وذلك لارتباطه بالتنمية الاقتصادية و من ثم بالرفاهية الاقتصادية، و ذلك بسبب وجود علاقة عكسية بين التفاوت في التعليم والرفاهية الاقتصادية. مما يستوجب وضع خطط ومتابعة وتقييم للبرامج المتعلقة بقطاع التعليم بشكل خاص والتنمية الاقتصادية بشكل عام بغية الوصول الى تنسيق بين مخرجات التعليم و متطلبات السوق مما ينعكس ايجابيا على دخول الافراد و يدفع عجلة التنمية. وانطلاقا لما ذكر آنفا، قامت الدراسة الحالية بقياس و تحليل درجات التفاوت في توزيع الدخل وقطاع التعليم من خلال استخدام مقاييس التفاوت ما بين إجمالي الناتج المحلي الاجمالي وعدد السكان من جانب وبين عدد الطلبة المقبولين و عدد الأساتذة من جانب اخر وبين عدد المقبولين وعدد السكان، وكانت قيمه معامل جيني لقياس التفاوت ما بين عدد الطلبة المقبولين وعدد الأساتذة هو (٠,٨٦ %) و هو ما يشير الى وجود تفاوت كبير في قطاع التعليم. أما فيما يخص الدخل فقد كانت نسبة التفاوت قليلة حيث شكلت (٠,٢٢ %). و بالرغم من كل الجهود التي بذلت من اجل الارتقاء بقطاع التعليم الا ان الفجوة لازالت كبيرة نتيجة لتزايد اعداد السكان التي ابقت نسبة التفاوت مرتفعة والذي سيكون له أثره السلبي مستقبلاً على الوضع الاقتصادي.

Abstract

The disparity in the distribution of income in general and education in particular is important because it is linked to economic development and

١ - كلية الطف الجامعة.

thus to economic well-being, because of the inverse relationship between disparities in education, income distribution and economic well-being. Which requires the development of plans and follow-up and evaluation of programs related to the education sector in particular and economic development in general in order to reach a coordination between the outputs of education and market requirements, which will positively affect the incomes of individuals and drive the development. According to the study, the current study measured and analyzed the disparities in the distribution of income and the education sector through the use of the measures of inequality between the gross domestic product and the one hand and the number of students accepted and the number of professors on the number of professors on the other hand and the number of admissions and population.

Gini to measures the number of students and the number of professors is (0,86)%, which indicates a large disparity in the education sector. As for income, the percentage of inequality was low, where it was 0,22%).

Despite all the efforts made to improve the education sector, the gap is still large as a result of the increasing population, which has maintained high inequality and which will have a negative impact on the economic situation in the future.

المقدمة Introduction:

يحتل التعليم بأهمية كبيرة في أي بلد لما لهذا القطاع من أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية والبشرية إذ ان عملية التنمية الاقتصادية تحتاج الى كوادر بشرية متطورة للقيام بمهمة التنمية ولاسيما ما يوفره التعليم من عمالة ماهرة يستفاد منها في رفع المستوى الاقتصادي في جميع القطاعات والاعتماد على الكفاءات الوطنية مما ينعكس إيجاباً على رفاهية (skill labour) البلد. وقد سعت الدول ومن ضمنها العراق الى رفع المستوى التعليمي في البلد من خلال زيادة الانفاق على هذا القطاع من جانب وتحديث وتطوير المناهج وفق المناهج العالمية ومحاولة رفع المستوى العلمي للحاق بالجامعات العربية والعالمية، ان العراق تعرض الى تلكؤ في هذا القطاع في فترة التسعينات بسبب الحصار الاقتصادي مما دفع الحكومة العراقية الى تحسين وضع التعليم العالي من خلال زيادة الانفاق العام وفتح الجامعات الحكومية والتشجيع على فتح الجامعات والكليات الاهلية، فضلاً عن زيادة اعداد خريجين الدراسات العليا من اجل زيادة الكوادر التدريسية لتلبية متطلبات الكليات والجامعات المستحدثة والاهلية. ورغم من كل ذلك نلاحظ ان العراق لم يصل الى المستوى المطلوب من اجل اللحاق بالجامعات العالمية، لذا فقد حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع من خلال دراسة واقع التعليم العالي في العراق وقياس التفاوت فيه باستخدام منحى لورنز ومعامل جيني، وتأسيساً على ما سبق فقد تم دراسة البحث على النحو الآتي:

(١-١) مشكلة البحث: study problem

يعالج البحث المشكلة الآتية:

ان زيادة التفاوت في مؤشرات التعليم هو خلل بارز في آلية عمل (mechanism) قطاع التعليم مما لذلك من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية بالمستقبل وضعف الأداء الاقتصادي بشكل عام وزيادة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني.

(٢-١) أهمية البحث: study important

يكتسب البحث أهميته من الانعكاسات الايجابية التي تخطى بها الاقتصاديات الوطنية لدول العالم عند تلافي حدوث تفاوت في مؤشري التعليم وتوزيع الدخل، مما يتوجب على صانعي السياسة الاقتصادية الاخذ بنظر الاعتبار الترابط بين مخرجات التعليم والتنمية الاقتصادية عند رسم السياسة الاقتصادية من اجل تقليل هذه الآثار السلبية والاستفادة من ثمرات الدراسات الإستراتيجية الاقتصادية الهامة والفاعلة للحد منها، فضلاً عن اعتماد آلية عادلة في توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

(٣-١) هدف البحث: study objective

يهدف البحث الى التعرف على التفاوت في مؤشري التعليم وتوزيع الدخل في العراق واقع التعليم في أقطار عربية مختارة مع إشارة خاصة للعراق ومن ثم الوقوف على مدى التفاوت في القطاعين المذكورين.

(٤-١) فرضية البحث: study hypothesis

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

"ان ارتفاع درجة التفاوت في مؤشرات التعليم من شأنه ان يؤثر على مسيرة التنمية الاقتصادية في البلد، نتيجة وجود علاقة مباشرة بين مخرجات التعليم وسوق العمل. فانخفاض اعداد الخريجين الجامعيين له تأثير سلبي على نوعية العمالة والتي من شأنها ان تعمق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد صاد وتحد من القاعدة الإنتاجية وان عدم وجود سياسة عادلة في توزيع الدخل يزيد الهوة بين فئات المجتمع المختلفة.

(٥-١) منهجية البحث:

اسلوب الجمع بين الأسلوبين الأسلوب الوصفي في دراسة الأفكار والاطر النظرية في ما يتعلق بمقاييس التفاوت في مؤشري التعليم والدخل. والأسلوب الكمي الرياضي المعتمد على بعض من الصيغ الرياضية والاحصائية المعروفة لقياس وتحليل درجة التفاوت في المؤشرين المذكورين.

(٦-١) هيكلية البحث: study structure

وللوصول الى هدف البحث واثبات الفرضية فقد قسم البحث على ثلاث مطالب و كالآتي:
المحور الاول: الإطار المفاهيمي والنظري للمقاييس التفاوت (منحنى لورنز، معامل جيني).
المحور الثاني: تحليل واقع التعليم وعدالة توزيع الدخل في العراق.
المحور الثالث: قياس التفاوت في قطاع التعليم وعدالة توزيع الدخل في العراق.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي و النظري لمقاييس التفاوت الاقتصادي (the concept of disparity of income distribution)

أولاً:- مفهوم تفاوت توزيع الدخل

تعمل الدول النامية في خططها الإنمائية الى تحقيق مستوى معيشة مرتفع، وأن الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعد من الضروريات المادية للحياة فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب وانما هو أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة، ففي معظم دول العالم الثالث هنالك فئة من السكان مسيطرة بالكامل على الموارد المالية وعلى معظم الأنشطة الاقتصادية في الدول مما يدل على ان الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات السكان ويعد تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات هدف من الأهداف الاجتماعية.

تعاني العديد من الدول المتقدمة والنامية من مشكلة عدم توزيع الدخل والثروات حيث مازالت شاحصة وتعمق باستمرار مع تتابع الفترات الزمنية المختلفة وان لعصر العولمة تأثيراً سلبياً على اختلاف الدخل المتوسعة الذي ينعكس على الدخل العائلية وكيفية توزيع هذا الدخل. وبدا الاهتمام بدراسة الدخل القومي وعدالة توزيع الدخل وقياس تفاوت الدخل من قبل المفكرين الاقتصاديين بعد الحرب العالمية الثانية، ولاشك ان دراسة عدالة وتوزيع الدخل وطرق قياس أهمية خاصة للسياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والباحثين والمخططين رسم السياسة الاقتصادية ورسم الاتجاه العام لنمو الاقتصاد القومي على المدى المتوسط البعيد، فالدخل القومي هو مجموع القيم التقديرية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد الوطني خلال العام ويعتبر الدخل القومي تدفق او تيار.^(٢)

ثانياً:- أسباب التفاوت (Disparity reasons)

إنّ اتساع فجوة توزيع الدخل من أخطر الأمراض الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء لذا يعد من أهم المواضيع التي حظيت بأهتمام الاقتصاديين لارتباطها بمستويات الافراد وحياتهم اليومية من جهة وهدف من اهداف التنمية الاقتصادية من جهة أخرى ومن هذه الاسباب^(٣)

- ١- الخصائص الوراثية كالموهبة والذكاء
- ٢- عدد أفراد العائلة
- ٣- تفاوت توزيع المكاسب الشخصية
- ٤- عدم فعالية السياسات المالية
- ٥- التفاوت في توزيع الثروة ووسائل الإنتاج، تعد الثروة ووسائل الإنتاج مهمة للدخل عليه فان التفاوت في توزيعهما يؤدي الى التفاوت في توزيع الدخل.

٢- أشرف بن خليل سكيك، محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة من ١٩٩٥-٢٠١٣، رسالة مقدمة الى كلية التجارة في الجامعة الاسلامية، فلسطين، ٢٠١٥، ص ١٦.
٣- يونس علي أحمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون، ٢٠١٠، 2009، ص ٢٠.

ثالثاً:- الآثار المترتبة على التفاوت (the effects of inequality)

يتمثل الاثر الاقتصادي للتفاوت في توزيع الدخل في التغيير الحاصل في حجم الطلب والانفاق على السلع والخدمات وذلك عندما يتغير النمط الاستهلاكي المعتاد حين يفقد المستهلكون العقلانية في تصرفاتهم. أما بالنسبة للآثار الاجتماعية لتفاوت الدخل فأنها تتجسد في التأثير السلبي على المستوى المعيشة الذي ينعكس اجتماعياً على معظم شرائح المجتمع وخصوصاً أصحاب الدخل الثابتة وكذلك يؤدي التفاوت الى ارباك في التوازن الاجتماعي واثراء بعض الفئات على حساب فئات اخرى. وستقود ذلك الى انتشار كثير من اعمال المحظورة أو غير القانونية المتمثلة بالرشوة والاختلاس لإشباع الحاجات الضرورية والأساسية.^(٤)

رابعاً:- مقاييس التشتت (Disparity measures)

تعد مقاييس التشتت من المقاييس التي تصف التوزيعات وتقاربا مع بعضها حيث ان قياس المتوسط لا تكفي لهذا الغرض، اذ يمكن ان يتساوى الوسط الحسابي لمجموعتين من القيم مثلاً بينما يختلف مدى انتشار قيم المجموعة الاولى عن انتشار قيم المجموعة الثانية.

ويقصد بالتشتت أو التغير هو الدرجة التي تتجه بها البيانات الرقمية للانتشار حول قيمة وسطى تسمى تشتت أو تغير البيانات، أو بمعنى آخر التشتت يقيصد به درجة تفاوت أو الاختلاف بين قيم مجموعة فاذا كانت هذه القيم متقاربة مع بعضها البعض يكون التشتت صغيراً واذا كانت متباعدة عن بعضها البعض أي متباينة يكون التشتت كبيراً. كما يقصد به أيضاً التباعد أو التفاوت الموجود بين قيم المشاهدات للعينة التابعة لتغير ما، وكلما كان مقاييس التشتت كبيراً دل ذلك على عدم التجانس بين القيم، بينما يكون مقاييس التشتت صغيراً عندما تكون الاختلافات بين قيم المشاهدات قليلة وأن الهدف من دراسة التشتت هو تكوين فكرة عن مدى تجانس قيم المفردات.^(٥) إنَّ مقاييس التوسط (المتوسطات) تعطينا فكرة عن مكان تركز قيم المشاهدات أما مقاييس التشتت تعطينا فكرة عن مدى تجانس أو تباين هذه القيم حول مركزها أي درجة انتشاره. وهناك عدة انواع لمقيس التشتت الا أننا في هذه الدراسة سوف نركز على نوعين هما:-

أ- منحنى لورنز (Lorenz's Curve)

يعد منحنى لورنز من أكثر اشكال العرض البياني استخداماً للتعبير عن درجة التفاوت في توزيع الدخل، فقد تم تطويره من قبل Max O. Lorenz عام ١٩٠٥ لتمثيل عدم المساواة في توزيع الثروة^(٦). ويعبر هذا المنحنى عن العلاقة القائمة بين التكرارات النسبية التراكمية لعدد الافراد او العوائل وبين

٤- همام مهدي يسرى، احتساب التفاوت في توزيع الدخل في العراق من خلال السياسة المالية وتصحيحه للمدة (١٩٩٣-١٩٩٩) مجلة دراسات اقتصادية -بغداد- العدد (٣) ١٩٩٩ ص ٢٨٤.

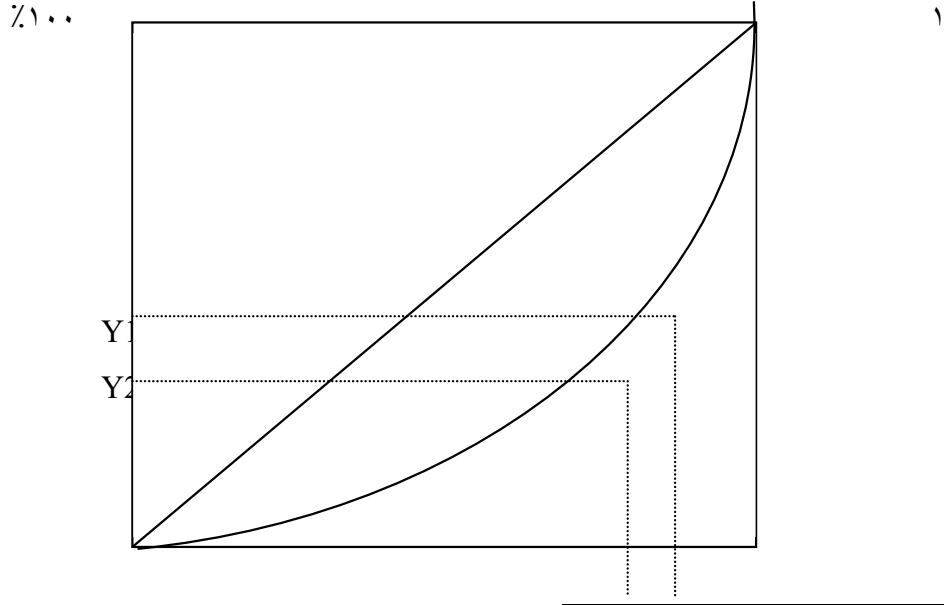
٥- كمال علوان خلف المشهدي، د. نذير عباس الشمري (إحصاء المال والاعمال) الجزيرة للطباعة والنشر، بغداد الوزيرية، ٢٠١١، ص ٨٩.

6- Almas Heshmati, Inequalities and their Measurment, Forschungsinstitut zur Zukunft der Arbeit Institute for the Study of Labor, Discussion Paper No. 1219, Germany, July 2004, p1.

التكرارات النسبية التراكمية للدخول التي يحصلون عليها^(٧). ومنحنى لورنز هو رسم بياني يوضح نسبة الدخل الكلي أو الثروة التي يفترضها X % للناس، وكثيرا ما يستخدم لتمثيل توزيع الدخل، اذ يظهر X % من الاسر وماهي النسبة المئوية من Y % من اجمالي الدخل لديهم، وتم رسم النسبة المئوية للاسر على المحور السيني (X)، ونسبة الدخل على المحور الصادي (Y). ويحدد منحنى لورنز الحصة التراكمية من اجمالي الدخل مقابل الحصة التراكمية للوحدات المتلقية للدخل، ويستخدم لتحليل توزيع حجم الدخل والثروة، لتقدير مؤشر جيني وغيره من مقاييس عدم المساواة والفقر^(٨).

يتم عادة رسم هذا المنحنى على شكل مربع طول ضلعه يمثل (100 %)، ومنحنى لورنز مقعر من الاعلى مرسوم من الزاوية اليسرى السفلية الى الزاوية اليمنى العلوية من المربع، اذ يمكن الحصول عليه من ترتيب العائلات من ادنى المستويات الدخلية الى اعلاها، مقابل النسب المئوية التراكمية لدخول تلك العوائل. والشكل (١) يبين منحنى لورنز حيث المحور الافقي يمثل النسب المئوية التراكمية للسكان، والمحور الرأسي يمثل النسب المئوية التراكمية للانفاق، كما يبين خط المساواة للدخل بزاوية ٤٥ درجة ويمثل هذا الخط حالة التساوي التام للدخل لجميع الاسر والافراد، ويبين الشكل كذلك منحنى لورنز الذي لايمس خط المساواة الا في بداية ونهاية المنحنى. ويشير ابتعاد منحنى لورنز عن خط المساواة الى فجوة التفاوت، فكلما كان هذا الابتعاد كبيرا كانت فجوة التفاوت في توزيع الدخل كبيرة وبالعكس في حالة اقتراب منحنى لورنز من خط المساواة^(٩).

شكل (١) منحنى لورنز (Lorenz Curve)^(١٠)



٧- سعد طه محمد، قياس وتحليل التفاوت في الانفاق على اساس التوزيع الجغرافي في العراق للعام ٢٠١١، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي جيو تونس في دورته السابعة، تونس، ٢٠١٣، ص ٤.

8- Almas Heshmati, opcit, p2.

٩- أفريت هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الاردني، ١٩٨٨، ص ٤٦٢.

10- Source: S.Subramanian, Indicators of Inequality and Poverty, Research paper No. 25, wider, April 2004, p3.

وبالرغم من ذلك هناك عيب هام في النماذج التقليدية لمنحنى لورنز هو عدم وجود تناسب مرضي لمجموعة كاملة من توزيع دخل معين. هناك نهجان بارا مترين لتقدير منحنى لورنز. يفترض النهج الاول توزيع احصائي افتراضي لتوزيع الدخل يستند اليه تقدير منحنى لورنز، في النهج الثاني شكل دالي محدد يصلح للتقدير المباشر لمنحنيات لورنز التجريبية.

منحنى لورنز المقدر حساس للأخطاء في بيانات المسح، خصائص مقاييس شدة عدم المساواة والفقر على افتراض ان البيانات غير نظيفة. وثمة عيب اخر للنماذج التقليدية لمنحنى لورنز هو انها تفتقر على مدى كامل لتوزيع دخل معين. ويقترح كل من Rao, Ogowang منحنى لورنز الهجين وهما النماذج المضافة ونماذج مضاعفة من خلال الجمع بين النماذج التقليدية المكتوبة على النحو التالي:

$$Y = f(p) = \delta f_1(p) + (1-\delta)f_2(p) \dots (1)$$

$$Y = f(p) = f_1(p)^\gamma f_2(p)^\lambda \dots (2)$$

حيث $0 \leq \delta \leq 1$, $\gamma \geq 1$, $\lambda \geq 1$ والارقام ١، ٢ تدل على المضاعفين، والوصف المضاعف لمنحنى لورنز. ومقارنة بين اداء المنحنيات الهجينة والتقليدية وتبين ان النماذج الهجينة مرنة واداء افضل في تركيب جزء مختلف من توزيع الدخل لوحظ بشكل جيد^(١١).

ب- معامل جيني (Gini Coefficient)

يعد معامل جيني من المقاييس الهامة الأكثر شيوعاً في قياس عدالة التوزيع، وترجع تسميته الى العالم (كورادو جيني) ويعتمد على منحنى لورنز، ويمتاز معامل جيني بانه يعطي قياساً رقمياً لعدالة التوزيع، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة (الخط القطري) الواصل بين نقطة الاصل والنقطة (1.1) في الرسم البياني وضرب هذه المساحة في (2) وذلك لان مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي والاحداثيين الافقي والعمودي تساوي (0.5) لذا فان معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد حيث يكون صفراً عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها ينطبق منحنى لورنز على الخط الافقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي (0.5) وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون التوزيع الدخل في أسوأ أحواله اي انه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة التوزيع افضل^(١٢).

على الرغم من وجود تعاريف عدة لمعامل جيني الا انه يساوي متوسط الفروقات النسبية حيث يعرف متوسط الفروقات النسبية على انها متوسط الفروقات المطلقة بين كل زوج من مستويات الانفاق، ويمكن حساب معامل جيني للمعلومات المجمعة على شكل توزيع تكراري على النحو التالي^(١٣):-

$$G = \sum_{i=1}^n (P_i - P_{i-1})(L_i + L_{i-1}) \dots (3)$$

11- Almas Heshmati, opcit, p2.

12- GINI, C, 1909 "concentration and dependency ratios" (in Italian). English translation in Rivista diploidic Economic a, 87 (1997), 769.789

١٣- رياض بن جليلي، موشراتي قياس عدم المساواة في توزيع الانفاق، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص ١٦.

حيث p_i : هي توزيع التكراري المتراكم للسكان.
 P_{i-1} : هي توزيع التكراري المتراكم للسكان للسنة السابقة.
 L_i : هي التوزيع التكراري للانفاق على الدخل حيث $(p_n = L_n = 1, p_0 = L_0 = 0)$.
 L_{i-1} : هي التوزيع التكراري للانفاق على الدخل حيث $(p_n = L_n = 1, p_0 = L_0 = 0)$ للسنة السابقة.

المحور الثاني: تحليل واقع التعليم وعدالة توزيع الدخل في العراق

في هذا المحور سوف نتطرق الى تحليل واقع التعليم وعدالة توزيع الدخل في العراق للوقوف على ابعاد هذين المتغيرين وعلى النحو الاتي:

أولاً: واقع التعليم في العراق

إنَّ الهدف الاساسي لمنظومة التربية والتعليم في اي مجتمع هو رفع تعظيم دور الانسان في التنمية الشاملة لمجتمعه. وقد شهد العراق اول تجربة للتعليم الجامعي في منتهى القرن العشرين تقريباً عندما أسست أول جامعة عراقية سنة 1959 وهي جامعة بغداد تحت ادارة ماكان يعرف سابقاً بوزارة المعارف، وقد تم تأسيس وزارة التعليم العالي بعد ربع قرن من تأسيس اول جامعة أي في سبعينات القرن الماضي. وقد استطاع التعليم الجامعي في العراق مواكبة التطور العالمي بصورة متسارعة رغم الامكانيات المادية المحددة لقد كانت الجامعات العراقية في ذلك الوقت المتمثلة بجامعة بغداد تتمتع بالحرية الاكاديمية واعتماد معايير دولية في نظامها وان مرحلة التأسيس كانت مرحلة متميزة عرف العالم خلالها جامعة بغداد كصرح علمي بارز ونتيجة لذلك يعد التعليم الجامعي اداة مهمة في التنمية وتطوير القدرات البشرية وله الدور في تهيئة تلك القدرات المتخصصة في المجالات العلمية الانسانية المختلفة.^(١٤)

وتشير تقارير اليونسكو ان العراق امتلك قبل حرب الخليج الاولى نظاماً تعليمياً يعد من افضل الأنظمة في المنطقة، ولكن التعليم عانى الكثير بسبب (الحروب) والحصار الاقصادي مجتمع السلطات حيث اصبحت نسبة القادرين على القراءة والكتابة عام (2003) هي (55%) بين الذكور و(23%) بين الاناث. ولقد بلغ عدد المعاهد والجامعات التي طالتها التدمير الكلي او الجزئي حوال (16) معهد فني و (6) في الجامعات والمراكز الثقافية، أما بعد عام 2003 فقد تعرضت 80% من مؤسساته للتدمير والتخريب والنهب منذ بدء الاحتلال ودخول قوات التحالف، ليزداد الوضع سوءاً في معظم الجامعات العراقية بعد ان هاجر بعد حرب الخليج الثانية حوالي 40% من الاساتذة فضلاً عن اغتيال أكثر من (190) أستاذ جامعي حسب تقارير وزارة التعليم العالي العراقية وبلغ عدد المهاجرين منهم حتى أواسط 2006 (3000) أستاذ، فضلاً عن التهديدات التي نالت معظم الاساتذة من قبل المجموعات المسلحة المختلفة للمليشيات التي تعود الى هذه الجهة او تلك، هذا بالاضافة الى هجرة أكثر من (1000) طبيب معظمهم من الاكاديميين.^(١٥)

١٤- مسارع الراوي، أهداف التعليم العالي في العراق، المؤتمر الاول للتعليم العالي في العراق، مطبعة الادارة المحلية، بغداد، ١٩٧١، ص ١٠.

١٥- ظافر حميد حسون، دور التعليم في مآزق التنمية البشرية المستدامة في العراق، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد السادس، ص ٨.

وممكن ملاحضة واقع الفعلفم فف الفراق من خلال الفاف^(١٦).

١- عاف ارلفاف الفعلفم الفامعف فف الفراق باففافاف سفف العمل وللفف مففلفاف الففمفة؁ فف لا فوفف اف فطفة واضفة للففمفة على مسففى الفولة.

٢- الفوسع الكفر بالفعلفم الفامعف والفف لم فوافه ففسن فف فوفر مسفلزمافه من افهزه علمفة ولوافم فففرفة وكتب دراسفة ومصادر علمفة؁ بل شهفف افضا الفامعاف فمفعها فقساف فافاف بالمسفلزماف وذلک بسفف عاف فزوففها بالافهزه الفففة من فهة وانفارف الموفواف منها لعاف فوفر قطف الففار اللازمة.

٣- الفقس الفاف فف الملافاف الفعلفمفة المؤهلة للففرفسفن الفامعفن کما ونوعاف ولاسفما فف الففسصاف العلمفة اف فصول نسبة الفاصلفن على شهافة المافسفر فف بعض الفامعاف الى (80%) من موموع أعضاف الهفئة ونسبة (50%) فف أحسن الافوال.

٤- ففف دراساف مهفة ففففر الى العفف من شروط الرصانه العلمفة على الرغم فصولها لفعلفماف ومناهج الفراساف الصباففة واءاف الامفاناف النهائفة بصورة مشرفة مع الفرافة الصباففة لضماف قفر من الرصانة بصورة او بأفرى.

٥- عاف ففرغ الفلفة الفام للفراسة اف اففر ظروف معفنة الكفر منهم للعلل وفوفر لقمة العفش على حساب الفعلفم.

ثانفاف:- مشافل الفعلفم الفامعف

فوافه الفعلفم العالف فف مफल الأففة الفالفة مشافل ففرضاها علىه موموعة من الففولات والففراف العلمفة؁ ومن فرسفف لمفهوم العولة؁ الفجارة الفرة الففلاف الافلعمفة؁ وسرعة الفواصل الففف المعلومافف. ولافمكن فصل مثل هذه الففولات عما فوافهه مؤسساس الفعلفم العالف من فففااف فف فصل بالفزافاف المففقة فف بفالة الفرففن والففوه ففوال الصص صة وانففاض الفور الفكومف؁ فصلا عن ففنف قفاع الافناف فف شففون الفعلفم العالف^(١٧).

لذلک فرض الفال الرافن على المؤسساس الفعلفمفة اعافه صفانة اسالفب الفعلفم والففور نظم فعلمفة ملائمة؁ وماف ان الفعلفم الفامعف فف الفراق قف مر مرفلة فحول عمففة بعف سلسلة من الافزاماف الفف فعرضف لها مؤسساس الفعلفم الفامعف خلال السناف الماضفة ماف ااف ذلک الى عاف قفرها على موافة الففورات والففراف الفف فففف على مسففى افففافاف المففم والففمفة. وقف كانف من اففر فلل الافزاماف اعفمااف مؤسساس الفعلفم العالف فف الفراق صورة نمطفة عفر نمطفة واففة من الانظمة واللواف والافراء والممارساف ماف ااف الى فقافن الفامعة بنفها واسفقالفها وشصفها الاعففاافة ومروفها الافرافة والمالفة وقفرها على موافهة الفففااف والافزاماف. وقف فمفلل المشافل الفف وافهها الفعلفم فف الفراق بالافف^(١٨):

١٦- فارس کرئم برففف؁ وافرون؁ واقع الفعلفم الفامعف فف الفراق بفن الفففااف وعملفة الافصاف؁ مجلة کلیة بففااف للعلوم الافقصادفة الفامعة؁ العاف الفاسع والاربعون؁ ٢٠١٦؁ ص٦.

١٧- عباف الله بوفانة؁ ففعفل الفعاون بفن الفعلفم العالف وقفاع الاعمال؁ مطبعة مکتبة الفرفة العربف لافول الفلفف؁ الرفاف؁ السعوففة؁ ٢٠٠١؁ ص٦١.

١٨- فارس کرئم برففف؁ وافرون؁ مصدر سابق؁ ص١٤.

- ١- التدهور الأمني المستقر لمؤسسات التعليم العالي مما يضع طربي العملية التعليمية (الطالب الاستاذ) والعملية التعليمية بالكامل في دوامة عدم الاستقرار والخوف من المستقبل وترك اثره الواضح في تسرب الطلاب وتركهم لمقاعد الدراسة وهجرة الكادر التدريسي.
- ٢- الإجراءات التحكيمية في أحوال الاستاذ الجامعي من درجات علمية متقدمة (استاذ، استاذ مساعد) على التقاعد لاسباب مختلفة منها كبر السن او عدم الكفاءة.
- ٣- تدهور البنية التحتية اللازمة لتطوير التعليم العالي من مكتبات علمية ومختبرات وشبكة انترنت ومصادر المعلومات المختلفة وغلق اقسامها للدراسات العليا برمتها تحت درجة عدم توفر الكادر التدريسي لها.
- ٤- ضعف التنسيق بين الجامعات والكليات الأهلية من جهة والكليات الحكومية من جهة اخرى حيث الارباك في تكرار الاختصاصات المتشابهة في كلا الطرفين وعدم انتهاج مبدأ التكامل في التخصصات بين المؤسسات التعليمية العالية الامر الذي لا يخدم عملية التنمية.
- ٥- عدم السماح وعرقلة جهود المنظمات الدولية كالأمن المتحدة واجهزتها المعنية بشؤون التعليم العالي على الاشراف والتأكد من ظروف هذه المؤسسات بما يتوافق وشروط الجودة العالمية.
- ٦- في ظروف العراق الحالية وتوقف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الشاملة ادى الى ضعف قدرة ودور الجامعات والمؤسسات البحثية في المجتمع وبالتالي ضعف روابط التعليم العالي ودوره الاساس في الاستجابة لظروف التنمية البشرية الشاملة.
- ٧- ضعف الانفاق على التعليم العالي والبحث العلمي باعتباره دعامة اساسية لاعادة بناء بنية تحتية واقامة المشاريع البحثية التعليمية المتقدمة.
- ٨- ضعف دور البحث العلمي في ايجاد حل للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تواجه المجتمع.

المحور الثالث: قياس التفاوت في التعليم وعدالة توزيع الدخل في العراق

بعد استعراض مقاييس التفاوت المستخدمة في الدراسة وتوضيحها سابقا سيتم عرض وتحليل نتائج قياس التفاوت في التعليم وعدالة توزيع الدخل في العراق حيث شهد الناتج المحلي الاجمالي في العراق تغيرات شأنه شأن بقية المتغيرات الاقتصادية الكلية الاخرى نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي شهدها البلد، أذ ان درجة التفاوت في توزيع الدخل والانفاق تظهر ان الارتفاع في درجة التفاوت في توزيع الدخل والانفاق تعزى الى جملة من العوامل والاسباب منها استفادة بعض الافراد من الوضع غير الطبيعي، خاصة بعد الاحتلال للحصول على مكاسب غير طبيعية كما وقد يعزى ذلك الى استفادة شريحة من الموظفين للتمتع بدرجات وظيفية عالية وحصولهم على رواتب عالية وشكل غير اعتيادي كالمدرء العاملين والمستشارون الخبراء وغيرها من العناوين واللقاب التي تمتع بمزايا مادية غير متاحة للغالبية العظمى من منتسبي دوائر الدولة كما ان الكثير من التجار قد استفادوا بدرجة كبيرة من

الزيادات الحاصلة من تهريب النفط لذا ارتفعت أرباحهم التجارية وارتفعت دخولهم ككل من الاسباب وغيرها أدت الى ارتفاع درجات التفاوت في توزيع الدخل والانفاق العائلي في العراق.^(١٩)

أولاً:- قياس التفاوت في توزيع الدخل.

بعد استعراض الواقع الاقتصادي في العراق وتسلط الضوء على عدالة توزيع الدخل نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي شهد إنخفاضاً في السنوات (2000-2005) نتيجة الاحداث السياسية التي شهدتها العراق وتوقف جميع القطاعات الاقتصادية ثم عاود الارتفاع حتى عام (2009-2010) انخفاض يسجل (13064218.7) مليون دينار بعد أن كان (157026061.6) مليون مليار دينار بالاسعار الجارية نتيجة الازمة المالية العالمية 2008 ثم عاود الى الارتفاع واستمر بالارتفاع حتى عام (2014-2015) التي شهدتها العراق ظروف امنية وسياسية قاسية تمثل باحتلال عصابات داعش الموصل والمحافظات المجاورة. في ما يخص الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة فقد شهدت هي الاخرى انخفاضاً في السنوات 2001 حتى 2005 ثم أرتفعت في عامين (2005-2006) ثم أنخفض ليسجل (34580) مليون دينار بعد أن كان (36772) مليون دينار.

أما متوسط نصيب الفرد من الناتج نلاحظ انه انخفض عام 2001 واستمر بالانخفاض حتى عام 2004 ثم عاود في 2004 والسنوات اللاحقة حتى عام 2009 نتيجة لارتفاع الملحوظ الذي شهدته الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية نتيجة لانخفاض في الناتج نتيجة للازمة العالمية المصحوب بانخفاض السكان في تلك السنة. واستمر الارتفاع حتى عام 2014 اذ انخفض في هذه السنة نتيجة انخفاض الناتج بسبب الازمات الامنية التي شهدتها البلاد بالرغم من ارتفاع السكان.

جدول (١) بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2000-2015)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية (مليون)	عدد السكان	الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة(مليون)	متوسط نصيب الفرد من ناتج محلي أجمالي
2001- 2000	50213699.9	24086000	50985	2.08476708
2002- 2001	41314568.5	24814000	36047	1.664970118
2003- 2002	41022927.4	25565000	29998	1.604651962
2004- 2003	29585788.6	26340000	16319	1.123226598

١٩- اسماعيل عبد الرحمان وعريقات حربي محمد، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٤، ص٦٧.

1.96158144	23127	27139000	53235358.7	2005- 2004
2.629674878	23325	27963000	73533598.6	2006- 2005
3.317874169	19787	28810000	95587954.8	2007- 2006
3.754996746	17635	29682000	111455813.4	2008- 2007
4.923218736	24199	31895000	157026061.6	2009- 2008
0.412589019	20713	31664000	13064218.7	2010- 2009
5.118259396	25079	31664000	162064565.5	2011- 2010
6.53851337	31849	33238000	217327107.4	2012- 2011
7.36399853	35129	34208000	251907661.7	2013- 2012
7.619026417	36772	35095772	267395614	2014- 2013
6.207549113	34580	36004548	223500000	2015- 2014

المصدر:- الجهاز المركزي للإحصاء والتخطيط، البيانات السنوية لمجموعات إحصائية مختلفة.
أما ما يخص معامل جيني كمقياس لتفاوت في توزيع الدخل نلاحظ انه قد بلغ (0.22 %) أي انه يقترب من الصفر وتعد نسبة منخفضة. ونستنتج من ذلك ان هنالك عدالة نوعا ما في توزيع الدخل في العراق ولا يشهد العراق فجوة كبيرة في توزيع الدخل ارتفاع نسبة شريحة متوسط الدخل.
جدول (٢) التوزيع التكراري في توزيع الدخل

النوات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون)	عدد السكان	متوسط نصيب الفرد من ناتج محلي أجمالي (مليون)	تكرار نسبي للناتج	تكرار نسبي للسكان	تكرار نسبي تراكمي للناتج	$L_i - L_{i-1}$	$p_i - p_{i-1}(u_i + u_{i-1})$
2001	50213699.9	24086000	2.08476708	2.8	5.4	2.8	2.8	15.12
2002	41314568.5	24814000	1.664970118	2.3	5.5	5.1	7.9	43.45
2003	41022927.4	25565000	1.604651962	2.3	5.7	10.8	15.9	90.63
2004	29585788.6	26340000	1.123226598	1.7	5.9	12.5	23.3	134.47
2005	53235358.7	27139000	1.96158144	3.0	6.1	15.5	28	170.8
2006	73533598.6	27963000	2.629674878	4.1	6.2	19.6	35.1	217.62
2007	95587954.8	28810000	3.317874169	5.3	6.4	24.9	44.5	284.8
2008	111455813.4	29682000	3.754996746	6.2	6.6	31.1	56	369.6
2009	157026061.6	31895000	4.923218736	8.8	7.1	39.9	71	504.1

571.55	80.5	40.6	7.1	0.7	0.412589019	31664000	13064218.7	2010
641.13	90.3	49.7	7.1	9.1	5.118259396	31664000	162064565.5	2011
815.84	111.6	61.9	7.4	12.2	6.53851337	33238000	217327107.4	2012
1048.0 4	137.9	7.6	7.6	14.1	7.36399853	34208000	251907661.7	2013
1302.6	167	91	7.8	15.0	7.619026417	35095772	267395614	2014
1556	194.5	103.5	8.0	12.5	6.207549113	36004548	223500000	2015
		100	100	100				المجموع

المصدر: * - الجهاز المركزي للإحصاء وزارة التخطيط

** - أعداد الباحثة

$$G = 1 - \sum (p1 - p2)(L1 + l2 - 1)$$

$$= 1 - 0.778 = 0.222$$

$$= 22.2\%$$

حيث p_i : هي توزيع التكراري المتراكم للسكان.

P_i-1 : هي توزيع التكراري المتراكم للسكان للسنة السابقة.

L_i : هي التوزيع التكراري للانفاق على الدخل حيث $(p_n = L_n=1, p_0=L_0=0)$.

L_i-1 : هي التوزيع التكراري للانفاق على الدخل حيث $(p_n = L_n=1, p_0=L_0=0)$ للسنة السابقة.

ثانياً:- قياس التفاوت في التعليم.

نتطرق في هذه الفقرة الى قياس التفاوت في متغير آخر في العراق وهو التعليم (Learning) باعتبار متغير مهم في احداث التغييرات الجوهرية في النظام الاجتماعي والاقتصادي داخل العراق ولما يضيفه من انعكاسات على الواقع الاقتصادي، وكما يشير في جدول (٣) سجل عدد الطلبة المقبولين في الجامعات العراقية تدبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٥) اذ نلاحظ ان عدد الطلبة المقبولين قد استمر بالارتفاع منذ العام الدراسي (٢٠٠١-٢٠٠٠) حتى عام (٢٠٠٣-٢٠٠٤) الا أنه انخفض (٢٠٠٤-٢٠٠٥) وكان سبب الانخفاض تردي الاوضاع الامنية، وعاود الارتفاع في العام الدراسي (٢٠٠٥-٢٠٠٦) ومن ثم انخفض في (٢٠٠٦-٢٠٠٧) اذ بلغ ٩٩٨٢٢ بعد ان كان

١٠٩٠٤٤ في العام السابق، وعاود الى الارتفاع ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وقد شهد هذا العام تحسناً في الاوضاع الامنية وارجاع المرفقة قيودهم، وانخفض مرة أخرى في العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ثم استمر بالارتفاع في العامين ٢٠٠٩-٢٠١٠ وفي (٢٠١٠-٢٠١١)، وانخفض في ٢٠١١-٢٠١٢ ورجع ليرتفع في العامين ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٣-٢٠١٤، الا ان عام ٢٠١٤-٢٠١٥ شهد انخفاضاً شديداً في اعداد الطلبة المقبولين بسبب دخول داعش وغلق الجامعات في المحافظات المحتلة من قبله.

اما فيما يخص أعداد الطلبة المقبولين على عدد الاساتذة شهد تذبذباً هو الاخر خلال مدة الدراسة حيث انه كان مستقراً تقريباً من عام ٢٠٠٠-٢٠٠١ لغاية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ثم انخفضت النسبة الى غاية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بسبب هجرة الكفاءات نتيجة لتردي الاوضاع الامنية وقد ارتفعت في سنة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ حيث بلغت ٤,١٠ بعد أن كانت ٣,٤٣ في العام السابق وانخفضت مرة أخرى في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ نتيجة ارتفاع اعداد الطلبة المقبولين، واستمر الارتفاع منذ.

عام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ حتى ٢٠١١-٢٠١٢ وشهد هذا العام انخفاضاً في نسبة اعداد الطلبة المقبولين على عدد الاساتذة وعاود الى الارتفاع حتى عام ٢٠١٤-٢٠١٥ نتيجة احتلال داعش محافظات المنطقة الغربية مما ادى الى غلق الجامعات فيها.

بينما سجل اعداد الخريجين كنسبة الى اعداد السكان استقراراً خلال مدة الدراسة تتراوح ما بين (٠,٢٪ - ٠,٣٪) وهذا يدل على وجود تحسن في اعداد الخريجين الا ان عدد السكان كان في ازدياد ايضاً مما لم ينعكس في النسب ويحتاج الى وضع خطة لزيادة اعداد الخريجين بالقياس بالزيادة الحاصلة في السكان، ويرجع سبب زيادة اعداد الخريجين الى استحداث جامعات جديدة والتشجيع على افتتاح كليات اهلية وبالرغم من هذا الزيادة الا انها لم تنعكس بصورة جيدة في التنمية الاقتصادية بسبب عدم وجود تناسق بين مخرجات التعليم وسوق العمل مما أدى الى بروز ظاهرة بطالة الخريجين او عملهم في غير اختصاصاتهم فضلاً على اعتماد البلد على القطاع النفطي وجعله القطاع الرائد والرئيس في الاقتصاد كان الاثر الاكبر كون هذا القطاع هو قطاع رأسمالي في طبيعته ولم يكن له اثر في معدلات البطالة بالاضافة الى انخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى.

جدول (٣) مقدار التفاوت بين عدد التدريسين وعدد الطلبة المقبولين في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٠٠) (٢٠٠).

٢٠- المصدر:- الجهاز المركزي للإحصاء والتخطيط، البيانات السنوية لمجموعات إحصائية مختلفة.
*- من عمل الباحثة

يشير الجدول (٣) الى ارتفاع التفاوت في قطاع التعليم العالي بعد قياس معامل جيني نلاحظ انه قد بلغ (0.86%) وهي نسبة مرتفعة جداً تقترب من الواحد الصحيح. نستنتج من ذلك ان وزارة التعليم العالي بالرغم من الخطة التي وضعتها لزيادة عدد التدريسين لنسبة الزيادة الحاصلة في عدد الطلبة المقبولين الا انها لم تحقق النتائج المرجوة وذلك لوجود اختلافات في نوعية اختصاصات التدريسين مما لا ينسجم مع عدد الطلبة المقبولين.

جدول رقم (٤) التوزيع التكراري للطلاب والاساتذة

السنوات	عدد الطلبة المقبولين	عدد الخريجين	عدد الاساتذة	عدد الطلبة المقبولين / الاساتذة*	عدد السكان	عدد الخريجين / السكان %*	مقدار التفاوت *
2001-2000	80872	49935	12402	6.52	24086000	0.2	68470
2002-2001	92467	53260	13240	6.98	24814000	0.2	79227
2003-2002	95994	68826	15523	6.18	25565000	0.3	80471
2004-2003	116308	74676	17003	6.84	26340000	0.3	99305
2005-2004	95305	74518	21046	4.53	27139000	0.3	74259
2006-2005	109044	74669	24459	4.46	27963000	0.3	84585
2007-2006	99822	75529	29109	3.43	28810000	0.3	70713
2008-2007	123339	67053	30109	4.10	29682000	0.2	93230
2009-2008	102581	69020	31981	3.21	31895000	0.2	70600
2010-2009	123339	73988	34008	3.63	31664000	0.2	89331
2011-2010	157560	93357	35735	4.14	31664000	0.3	121825
2012-2011	133219	98673	37404	3.56	33238000	0.3	95815
2013-2012	186134	99772	39445	4.72	34208000	0.3	146689
2014-2013	199064	100190	40993	4.86	35095772	0.3	158071
2015-2014	12339	100848	30109	0.41	36004548	0.2	-17770
السنوات	عدد المقبولين *	عدد الاساتذة *	تكرار نسبي للطلاب ***	تكرار نسبي للاساتذة ***	تكرار نسبي تراكمي للاساتذة **	L1+L2	$pi - pi - 1)(li + li - 1$
2001	80872	12402	5.02	3.01	9.94	19.5	97.89
2002	92467	13240	5.74	3.21	9.56	18.63	106.94

105.67	17.73	9.07	3.76	5.96	15523	95994	2003
122.02	16.9	8.66	4.12	7.22	17003	116308	2004
94.66	15.99	8.24	5.10	5.92	21046	95308	2005
95.87	15.05	7.75	5.93	6.37	24459	102581	2006
90.52	14.6	7.30	7.06	6.20	29159	99822	2007
110.14	14.36	7.30	7.30	7.67	30109	123559	2008
82.75	12.99	7.06	7.75	6.37	31981	102581	2009
84.49	11.03	5.93	8.24	7.66	34008	123339	2010
90.26	9.22	5.10	8.66	9.79	35735	157560	2011
65.17	7.88	4.12	9.07	8.27	37404	133219	2012
80.57	6.97	3.76	9.56	11.56	39445	186134	2013
76.76	6.21	3.21	9.94	12.36	40993	199064	2014
79.31	103	3.01	7.30	0.77	30109	12339	2015
1383.02		100			412,566	1,610,147	المجموع

المصدر: * - الجهاز المركزي للإحصاء والتخطيط، البيانات السنوية لمجموعات إحصائية مختلفة.

** - أعداد الباحثة

$$G = 1 - \sum (p1 - p2)(L1 + l2 - 1)$$

$$= 1 - 0.1383 = 0.86$$

الاستنتاجات:

- ١ - يعد موضوع التفاوت من المواضيع المهمة التي تؤثر على مستوى التنمية في الدخل اذ كلما ارتفع التفاوت ادى ذلك الى بروز مشاكل إقتصادية واجتماعية في المجتمع.
- ٢ - تسعى أغلب دول العالم ومن ضمنها العراق الى رفع مستوى التعليم لما لهذا القطاع من اثر ايجابي على التنمية الاقتصادية والبشرية. اذا انه يوفر العمالة الماهرة التي يستفاد منها في رفع المستوى الاقتصادية في جميع القطاعات.
- ٣ - بالرغم من كل الجهود التي بذلتها الحكومة العراقية في تحسين واقع هذا القطاع إلا انه لم يصل الى المستوى المطلوب اذ سجل عدد الطلبة المقبولين في الجامعات العراقية تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٥).
- ٤ - سجل اعداد الخريجين كنسبة الى اعداد السكان استقراراً خلال مدة الدراسة تتراوح ما بين (2.0%) - (3.0%).
- ٥ - يشير معامل جيني الى ارتفاع التفاوت قطاع التعليم العالي اذ بلغ (0.86).

٦- عدم وجود ارتباط بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات السوق ومتطلبات التنمية نتيجة لعدم وجود خطة واضحة للتنمية.

التوصيات:

١- زيادة الانفاق على التعليم العالي وفتح جامعات حكومية لتناسب مع الزيادة الحاصلة في اعداد الطلبة.

٢- بالرغم من الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقـتـصاد الا ان معامل جيني بلغ (0,22%) أي ان مستوى التفاوت في توزيع الدخل منخفض وهذا يدل على ان شريعة متوسطة الدخل هي الشريحة الاكبر.

٣- تشجيع على فتح الجامعات الاهلية ولاسيما في الاختصاصات التي يحتاجها سوق العمل.

٤- وضع خطة شاملة للتعليم العالي تشمل القطاعين الحكومي الاهلي تهدف الى نسبة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل من اجل تخفيض اعداد الخريجين العاطلين من العمل.

المصادر:

أولا -المصادر العربية والانكليزية

١. اسماعيل عبد الرحمن وعريقات حربي محمد، مفاهيم ونظم اقتصـادية (التحليل الاقتصـادي الكلي والجزئي)، ط ١، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٤.
٢. أشرف بن خليل سكيك، محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠١٣، رسالة مقدمة الى كلية التجارة في الجامعة الاسلامية، فلسطين، ٢٠١٥.
٣. افريت هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الاردني، ١٩٨٨.
٤. الجهاز المركزي للإحصاء والتخطيط، البيانات السنوية لمجموعات احصائية مختلفة.
٥. سعد طه محمد، قياس وتحليل التفاوت في الانفاق على اساس التوزيع الجغرافي في العراق للعام ٢٠١١، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي جيو تونـس في دورته السابعة، تونس، ٢٠١٣.
٦. ظافر حميد حسون، دور التعليم في مآزق التنمية البشرية المستدامة في العراق، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد السادس.
٧. عبدالله بوطانة، تفعيل التعاون بين التعليم العالي وقطاع الاعمال، مطبعة مكتبة التربية العربي لدول الخليج، الرياض، السعودية، ٢٠٠١.
٨. فارس كريم بريهي، وآخرون، واقع التعليم الجامعي في العراق بين التحديات وعملية الاصلاح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع والاربعون، ٢٠١٦.
٩. كمال علوان خلف المشهداني، نذير عباس الشمري (إحـ صاء المال والاعمال) الجزيرة للطباعة والنشر، بغداد الوزيرية، ٢٠١١.
١٠. مسارع الراوي، أهداف التعليم العالي في العراق، المؤتمر الاول للتعليم العالي في العراق، مطبعة الادارة المحلية، بغداد، ١٩٧١.

١١. همام مهدي يسرى، احتساب التفاوت في توزيع الدخل في العراق من خلال الساسة المالية وتصحيحه للمدة (1970-1993) مجلة دراسات اقتصادية - بغداد - العدد (٣) 1999.

١٢. يونس علي أحمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة ٢٠٠٩، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون، ٢٠١٠.

13. S.Subramanian, Indicators of Inequality and Poverty, Research paper No. 25, wider, April 2004.

14. Almas Heshmati, Inequalities and their Measurment, Forschungsinstitut zur Zukunft der Arbeit Institute for the Study of Labor, Discussion Paper No. 1219, Germany, July 2004.